Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture

Secteur des sciences sociales et humaines

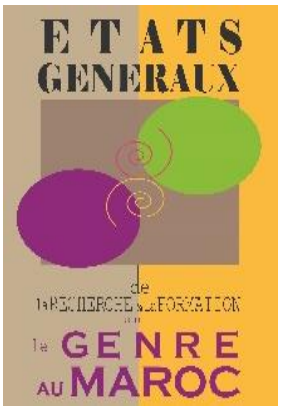

جـــامعة الحسن الثـــاني بالدار البيضـــاء
UNIVERSITÉ HASSAN II DE CASABLANCA

UMR 201 DS
Développement et Sociétés
IRD / Université de Paris 1

إعلان مشترك

الاجتماع العام بشأن البحث والتكوين في مجال النوع الاجتماعي بالمغرب

نحن، الجامعيين والأساتذة العاملين، رجالا ونساء، في مجال قضايا النوع الاجتماعي في المغرب؛

وقد اجتمعنا في "الاجتماع العام للبحث والتكوين في مجال النوع الاجتماعي بالمغرب"، الذي اشتركت في تنظيمه مجموعة التربية والمناطق والثقافة والنوع، وماستر النوع والثقافات والمجتمعات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في عين الشق، واليونسكو، ومعهد الأبحاث للتنمية يومي 16 و17 أبريل 2015 في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق، في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء؛

وإذ نلتزم بمضمون دستور المملكة لعام 2011 ومبادئه وأحكامه التي تنص في مادته 19 على أنه "يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية"، وفي مادته 26 على أنه "تدعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي"، ونُذَكّر بأن الظهير رقم 1-00-199 (19 مايو 2000) الذي يتناول تنظيم التعليم العالي ينص على أنه "[التعليم العالي] يمارس وفقا لمبادئ حقوق الإنسان، والتسامح، وحرية التفكير والإبداع والتجديد، باحترام تام للقواعد والقيم الأكاديمية الخاصة بالموضوعية، والصرامة العلمية والنزاهة الفكرية"؛

وإذ نحرص على الوثائق التقنينية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة المغربية تمام المصادقة، وبصفة خاصة الاتفاقية الخاصة بإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

واقتناعا منا بأن إدماج ثقافة المساواة في جميع مجالاتالمجتمع ضرورة فلسفية واجتماعية وسياسية واقتصادية بالغة الأهمية بالنسبة لأي مجتمع يريد أن يكون ديمقراطيا وعادلا،

وإذ نؤكد أن المساواة بين الرجل والمرأة هي عامل من العوامل المباشرة والتي لا غنى عنها للتنمية البشرية والاجتماعية الاقتصادية لبلدنا، ولتصور مشروع سياسي على أعلى مستوى، ولازدهار حقوق وحريات جميع مواطناتنا ومواطنينا،

وإذ نضع في الاعتبار الدينامية الوطنية في المغرب، التي تتميز اليوم بمبادرات هامة من الدولة والمجتمع المدني ترمي إلى التحقيق الكامل لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز،

وإذ نؤكد مجددا بأن الجامعة، وهي تضطلع بمهامها المباشرة فيما يتعلق بتكوين الكفاءات العالية التي يحتاج إليها البلد،تقع وينبغي لها أن تقع في صلب النشاط الفكري الذي يشكل مصدر تجديد الحياة العلمية والاجتماعية والسياسية في البلد،
وإذ نحيي وجود بيئة علمية تضم كفاءات عالية في مجال دراسات النوع الاجتماعي في الجامعات عبر أنحاء البلد، ونبرز في الوقت نفسه التحديات التي ما زال التصدي لها ضروريا لتحقيق ربط مثمر بين جهود ومساهمات جميع الفاعلين، كي يتوجهوا مجتمعين نحو الإدماج الفعلي لثقافة المساواة بين الرجل والمرأة على المستويات الفردية والجماعية،
واستنادا إلى هذه المبادئ، وبالتشارك مع المؤسسات الوطنية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني، نعرب عن الملاحظات التالية:

- أن الدراسات الخاصة بالنوع الاجتماعي هي مقاربة جامعة بين التخصصات تقدم فئات من التحليل العلمي لاكتشاف التركيبات الاجتماعية الخاصة بالتمييز غير المتساوي للجنسين، وذلك لإتاحة أخذتدابيرعمومية وفردية تحترم مبادئ المساواة بين جميع الأفراد وحريتهم وكرامتهم. وبهذه الصفة ينبغي أن تحظى دراسات النوع بالاعتراف وبالدعم المؤسسي في النظام التعليمي لمغرب يمر بتحولات؛
- وأن الجامعة غير منعزلة عن المجتمع وعن تحدياته المعاصرة. وهي مؤهلة بفضل أساليبها في البحث العلمي وموقعها المتميز بالحرية والحياد الأكاديمي لأن تتناول وتحلل بطريقة مستقلة وخارجية ظواهر التحولات الاجتماعية ذات الآثار العظيمة على الحياة في المجتمع، ومنها إشكالية المساواة بين الرجل والمرأة في جميع مناحي الحياة.

وتحتل الجامعة بصفتها هذه مكانة استراتيجية في صياغة السياسات العمومية والوثائق التقنينية المبنية حقيقة على معارف علمية؛

- وتحتاج الجامعة، والإدارة العمومية، والمقاولة، بل والمدرسة العمومية، حاليا ومستقبلا، إلى المزيد من الكفاءات الجيدة في مجال النوع الاجتماعي بقدر ما تصبح الضرورة أوكد إلى إدماج ثقافة المساواة بين الرجل والمرأة في جميع دوائر المجتمع والدولة. الحاجة إذن، بما في ذلك الحاجة الاقتصادية والحاجة إلى التشغيل والتكوين المتعلق بالدراسات الخاصة بالنوع وثقافة المساواة بين الرجل والمرأة، هي حاجة جلية يجري

الشعور بها على جميع المستويات: النظري والمهني، والتكوينات المهنية والأبحاث الأساسية؛

- وتعاني المطبوعات والدراسات العلمية الجيدة في ميدان الدراسات الخاصة بالنوع، التي ما فتئت تتزايد، من نقص خطير في التوزيع: ذلك أن التحليلات ونتائج البحوث التي تنطوي عليها تبقى منحصرة في دوائر ضيقة جدا، في حين أنه يمكن أن تكون لها منفعة اجتماعية وسياسية مؤكدة لو أنها نشرت كما ينبغي وبطريقة منتظمة؛
- وتتسبب الهياكل المؤسسية الصلبة وغير الملائمة لإنشاء معابر وإقامة الحوار بين الجامعة والمجتمع المدني في جعل هذا الحوار صعبا، مما لايتيح إنهاء عزلة الجامعة وعزلة المجتمع المدني؛
- وقد قام الكثير من الجامعيين ببحوث في إطار جمعيات أو مشاريع تعاون دولية، وبالمقابل تحتاج الجمعيات والمؤسسات الوطنية والدولية للبحوث الأساسية لدعم مواقفهموالسياسات العمومية. وهكذا أقامت الجامعة والجمعيات روابط قوية، ولكن هذه الروابط كثيرا ما تكون نتيجة مبادرات فردية وهي غير مهيكلة.

وبناء عليه، يوصي الاجتماع العام بما يلي:

1. **وضع تدابير ملموسة وعاجلة لوضع حد للإيقاف/الحذف المؤسفلبعض التكوينات،** أو مختبرات البحوث المتخصصة في دراسات النوع، ولإعطاء التكوينات التي ما زالت قائمة والتكوينات المقبلة جميع الوسائل الضرورية كي تواجه وظيفتها ومسؤوليتها الاجتماعية؛
2. **بذل الجهود من أجل الإعلام والتوعية والاعتراف في مجال الدراسات الخاصة بالنوع،** وذلك للارتقاء بمستوى الثقافة العلمية والفكرية الخاصة بهذه القضية، والتصدي للأحكام المسبقة والإعلام المتحيز والمغرض بشأن هذا التخصص؛
3. **إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الميدان وتأطيره:** ويتعلق الأمر بتوظيف أي تكوين خاص بالنوع انطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين، وإدماج دراسات النوع الاجتماعي في جميع المسالك، وذلك ليس في العلوم الاجتماعية والإنسانية فحسب، بل وفي جميع أنواع التكوين التي تضمها الجامعة بوجه عام، من أجل العمل على تحقيق أوسع انفتاح مستعرض ممكن لهذه الدراسات بعضها على بعض. وتحديد جذع مشترك بين التكوينات المشتركة بين تخصصات الماستر والدكتوراه و/أو وحدة مستعرضة تُدمج بالضرورة في جميع التكوينات؛
4. **صياغة مرجعية مفاهميةمشتركة:** ويتعلق الأمر بتيسير حوار أفضل فيما بين أنشطة البحوث والتكوين عن طريق إدماج دورة دراسية خاصة بـ"النوع" تستند إلى البحوث الميدانية والأساسية في المنهاج الأكاديمي على شكل وحدة/مجموعة مواضيع مستعرضة؛

5. **مشاركة الجامعة في نشر وتطبيق تحليل النوع** ومفاهيمه في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، وذلك بفضل إتاحة هذه التكوينات لموظفي المؤسسات الوطنية أو مؤسسات المنظمات غير الحكومية، أو بواسطة تكوينات مكرسة لهم؛
6. **انفتاح الجامعة على بيئتها الاجتماعية:** ويتعلق الأمر بهيكلة علاقة الجامعة ببيئتها الاجتماعية المباشرة، وإتاحة النهوض بحياة جمعوية داخل الجامعة، وتشجيع الدورات التدريبية للطلبة لدى المجتمع المدني، وتنصيب الجامعة بمثابة قطب مدني جهوي، وتنمية البحوث-الأنشطة التطبيقية بجانب البحوث الأساسية، والعمل على إنشاء هيئات حوار منفتحة على أوساط الحكامة الجهوية والوطنية، والأحزاب السياسية، والنقابات، والتفكير في الوقت ذاته في المنهجية والمتابعة (وذلك بأخذ المبادرةإنلميطلبذلك)؛
7. **إنشاء بنية وطنية جامعة**: يتعلق الأمر بإنشاء بنية وطنية يقوم إِخْصائيو النوع الاجتماعي في إطارها بمتابعة هيكلة البحوث. وينبغي أن تتمتع هذه البنية بالاستقلالية وبربط شبكي رفيع المستوى، وبمقاربة تشاركية، سواء كانت "معهدا وطنيا"، أو "أكاديمية وطنية"، أو "مرصدا وطنيا للنوع الاجتماعي". وسيشجع طلبة الدكتوراه، باعتبارهم طرفا في هذه المقاربة التشاركية، في هذا الإطار على أن تتناول بحوثهم الرهانات المجتمعية الكبرى، وعلى إتقان اللغات، والالتزام الجمعوي، وذلك من أجل تنمية وتأكيد كفاءاتهم واستقلاليتهم المهنية؛
8. **إبراز الكتابات العلمية وإيلاؤها الاعتبار**: يتعلق الأمر برد الاعتبار للبحوث الجامعية قصد إبرازها، وذلك بتوزيعها بانتظام على الفاعلين المعنيين، ووسائل الإعلام، وعن طريق المشاركة في تدريبات موجهة لجمهور متنوع؛
9. **دعم برامج البحوث الخاصة بموضوعات الساعة في المجالات الاجتماعية والسياسية والإنمائية** التي لها آثار في احترام حقوق الإنسان والتنمية البشرية؛ ويتعلق الأمر بالإشراك العاجل للباحثات والباحثين في برامج تقييم السياسات العمومية وآثارها الاجتماعية، وإيلاء المزيد من الاعتبار للموضوعات الناشئة التي يقترحنها/يقترحونها؛
10. **دعم إعداد ونشر جداول قراءة وجداول مراقبة واستكشاف للميدان**، وحث مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية وغيرها على العمل والتقييم بواسطة مؤشرات مختصة بالجنسين، وذلك لإنتاج البيانات الضرورية للبحث في مجال النوع الاجتماعي، وتحديث المعلومات بشأن استمرار أوجه اللامساواة.